نسبة القروض المتعثرة انخفضت إلى أقل من 4٪ في 2014 من إجمالي محفظة التمويل

الناهض: إستراتيجية «بيتك» تركز على النشاط المصرفي وتقنين الاستثمارات

كشف الرئيس التنفيذي في بيت التمويل الكويتي (بيتك) مازن الناهض أن إجمالي المخصصات التي جنبها البنك خلال السنوات الماضية بلغ 656 مليون دينار، مبينا أن مخصصات العام الماضي كافية وتغطي نشاطي الاستثمار والتمويل، مشيرا إلى أن «بيتك» سيواصل اتباع سياسة متحفظة، تستهدف تعزيز المخصصات الاحترازية، ومتانة المركز المالي، وقوة وتنوع الإيرادات.

وذكر الناهض أن نسبة القروض المشكوك في تحصيلها والمتعثرة لـ«بيتك» انخفض من نسبة 4,37٪ من اجمالي محفظة التمويل في مجموعة بيتك إلى 3,94٪، في حين ارتفعت تغطية القروض غير المنتظمة إلى 112٪.

وأضاف الناهض أن «بيتك» إذا رأى أي قصور في التغطية الحالية على أي من الأصول أو الاستثمارات القائمة فسيتم اخذ مخصصات إضافية، مشددا على أن سياسة «بيتك» تحفظية وسوف تستمر في ذلك الاتجاه بتوجيهات من بنك الكويت المركزي وكذلك متطلبات بازل 3 التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة في المستقبل نظرا لوجود تغيرات جوهرية في معدل حساب كفاية رأس المال، علما أن معدل كفاية رأس المال يبلغ 16,25٪

وجاء كلام الناهض في تعليقه على النتائج المالية لبيتك، بعد أن اعلن بيت التمويل الكويتي أمس الأول عن النتائج المالية لعام 2014 حيث قفزت الأرباح الفصلية للبنك في الربع الأخير بنسبة 36٪ لتصل الأرباح إلى 36,4 مليون دينار، وعلى مدار العام ارتفعت بنسبة 9,1٪ لتصل إلى 126,5 مليون دينار مقارنة بمبلغ 115,9 مليون دينار خلال عام 2013، وأوصى مجلس إدارة البنك بتوزيع 15٪ نقدا و10٪ منحة.

وفي تعقيب من الناهض حول النتائج المالية لـ «بيتك» قال إن أرباح البنك خلال الربع الرابع جيدة وجاءت متوافقة مع رؤية البنك للسنة المالية بأكملها، مبينا أن حقوق المساهمين نمت بنسبة 5٪ إلى 1,7 مليار دينار بزيادة 82,5 مليون دينار، وارتفع صافي إيرادات التمويل خلال عام 2014 ليصل إلى مبلغ 363,4 مليون دينار مقارنة بمبلغ 336,4 مليون دينار عن العام السابق بزيادة قدرها 8٪.

وتوقع الناهض في مقابلة مع «العربية» ان يركز «بيتك» في 2015 على النشاط المصرفي وان يتم تقنين الاستثمارات لتصب في النشاط الأساسي للبنك، وسوف يحد البنك من النشاطات الاستثمارية الأخرى لضمان ديمومة الأرباح وعدم تأثرها بالاستثمارات المعرضة لتقلبات الأسواق في ظل أوضاع غير مستقرة.

وفي سؤال حول مصادر الارباح في «بيتك» وإلى أي مدى ساهمت المبيعات الأخيرة فيها، أشار إلى أن البنك قام ببيع محفظة بيتك العقارية وهي محفظة تم إنشاؤها في عام 2009 وكانت مدتها القانونية 5 سنوات وتمدد إلى عامين إضافيين، وبلغت قيمة المحفظة 50 مليون دينار عند التأسيس، يملك «بيتك» فيها بحدود 31٪، مبينا أن العمر الافتراضي للمحفظة انتهى في شهر يوليو 2014 وتمت مراجعة أداء المحفظة وأخذ رأي مدير المحفظة وتمت تصفيتها في شهر ديسمبر الماضي، مشيرا إلى أن الربح الصافي من تصفية المحفظة بلغ 35 مليون دينار وتم إدراجها في ميزانية البنك خلال الربع الرابع.

مازن الناهض

656 مليون دينار إجمالي مخصصات «بيتك» خلال السنوات الأخيرة

في استبيان أجراه معهد المحللين المعتمدين وجمعيته بالكويت

قطاع الأسهم الأعلى عائداً بالأسواق في 2015

محمود فاروق

كشف معهد المحللين الماليين المعتمدين، وجمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت، عن نتائج الاستبيان السنوي الخامس لميول فعاليات أسواق الشرق الأوسط، التي تمثلت في توقع بتحقيق قطاع الاسهم أعلى عائدات إجمالية في الاسواق العالمية والمحلية لعام 2015 مقارنة بسائر فئات الأصول. جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقد أمس، وذلك قبل انعقاد مؤتمر «الشرق الأوسط للاستثمار» الذي ينظمه معهد المحللين الماليين المعتمدين في الكويت اليوم للمرة الأولى تحت رعاية وزير المالية أنس خالد الصالح.

وأعرب نحو نصف المستثمرين(47٪) المشاركين في الاستبيان عن اعتقادهم أن تحقق الأسهم أعلى عائدات إجمالية من نوعها في الأسواق العالمية خلال عام 2015 «مقارنة مع غيرها من فئات الأصول الأخرى مثل السندات، والحيازات النقدية، والسلع الأساسية، والمعادن الثمينة، والعقارات»، كما توقع نحو ثلث المستثمرين (31٪) أن تحقق الأسهم أعلى عائدات إجمالية في أسواق الشرق الأوسط هذا العام، بينما توقع نحو ربع المستثمرين (26٪) أن تحقق الاستثمارات العقارية أعلى عائدات إجمالية هذا العام.

وفي سياق تعليقه على هذه النتائج، قال المدير التنفيذي لجمعية المحللين الماليين المعتمدين في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا نيتين مهتا: «ان الاستبيان يوفر ميول المستثمرين في الشرق الأوسط للعام الخامس على التوالي وتحليلات مفيدة».

من ناحيته، قال رئيس جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت رفيق حافظ: «نحن فخورون باستضافة مؤتمر الشرق الأوسط للاستثمار في الكويت للمرة الأولى، ونحن نتطلع قدما للترحيب بوزير المالية أنس خالد الصالح، جنبا إلى جنب مع نخبة من المحاضرين المرموقين ومجموعة واسعة من الحضور. وتظهر نتائج الاستبيان أن نحو نصف المشاركين فيه 47٪ يعتقدون أن تعزيز تنويع الموارد الاقتصادية أمر حيوي لضمان تحقيق نمو مستدام في الكويت على المدى الطويل».

نيتين مهتا

رفيق حافظ

رغم تعليمات هيئة الأسواق.. الشركات الكويتية بحاجة لتعزيز إفصاحاتها المالية

3 أسئلة جوهرية من الاستبيان

ما العوامل المؤثرة على الثقة؟

● 63٪ من المشاركين في الاستبيان أكدوا ان العامل الرئيسي يرجع لقلة غياب المناخ الاخلاقي داخل الشركات، بالاضافة غلى ضعف الرقابة الحكومية على الشركات.

ما الاشياء التي تحتاجها الصناعة المالية لتعزيز اخلاقيات المهنة؟

● الارتقاء بالعائد المالي للعاملين على ان يكون مرتبط بالخدمة، العمل على اصدار قوانين وتطبيقها.

ما اكبر مخاطر تواجه الاقتصاد العالمي؟

● ضعف النمو الاقتصادي ـ المخاطر السياسية في الشرق الاوسط ـ التغير الديموغرافي «صعوبة تغطية صناديق التقاعد للكم الكبير من المتقاعدين».

5 نتائج رئيسية من واقع الاستبيان لمنطقة الشرق الأوسط

1 – الكويت تحتاج إلى تعزيز إفصاح الشركات الكويتية عن أوضاعها المالية. أصدرت هيئة أسواق المال الكويتية دليل عمل يتضمن إرشادات حول أساليب الإفصاح السليمة عن الأوضاع المالية للشركات العامة، ولازال 88٪ من الخبراء المشاركين في الاستبيان يعتقدون أنه يتعين على الشركات أن تكشف المزيد من المعلومات لكي يتمكن المستثمرون من اتخاذ قرارات استثمارية حصيفة.

2ـ فرص التعلم المستمر في المجال المالي بالكويت غير كافية. يعتقد 61٪ من أعضاء معهد المحللين الماليين العاملين في الكويت أن فرص تعلم ممتهني الاستثمار في الكويت المهارات المالية محدودة من حيث كميتها، بينما يعتقد 30٪ منهم أن تلك الفرص مناسبة من حيث الكم ولكنها غير كافية من حيث المحتويات.

3ـ يعتقد نحو نصف الخبراء المشاركين في الاستبيان (47٪) أن قطاعات العقارات والضيافة والبناء ستشكل المحفزات الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العامين المقبلين، بينما توقع 18٪ من المشاركين أن يلعب قطاع الطاقة هذا الدور، وتوقع 9٪ أن يلعب قطاع النقل هذا الدور.

4 – آراء متباينة حول أنجح وسائل قياس ورصد التصحيحات الاقتصادية التي تحدث على المدى القريب. بينما أشار نحو ثلث المشاركين (34٪) إلى أن تسعير السلع الأساسية يوفر أوفى المعلومات حول التصحيحات الاقتصادية المحتمل حدوثها على المدى القريب، وأعرب ثلث آخر منهم (33٪) عن اعتقادهم بأن أسواق الأسهم توفر أفضل المعلومات. وفي الوقت نفسه اعتبر نحو ربع المشاركين (27٪) أن الأصول الاستثمارية العقارية أفضل مؤشر لتوجهات التصحيحات الاقتصادية على المدى القريب.

5 – تشكل الخلافات السياسية عقبة كبيرة أمام إنشاء سوق أسهم إقليمي موحد. أعربت الأغلبية الساحقة من المشاركين (75٪) عن اعتقادها ان الخلافات السياسية بين الدول تشكل أهم العقبات التي تحول دون إنشاء سوق أسهم إقليمي موحد يضم جميع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

ملاحظات جوهرية للجمعية الاقتصادية على موازنة 2016/2015

تخفيض المصروفات خطوة مستحقة.. ولكن رفع الأداء أهم

كشفت الجمعية الاقتصادية الكويتية عن ملاحظاتها على موازنة السنة المالية 2016/2015 التي صدرت من وزارة المالية الأسبوع الماضي، حيث اوضحت أن الربط بين الميزانية الحالية ومحاور خطة التنمية غير واضح، فعلى سبيل المثال لم يتم توضيح خطة الإنفاق الرأسمالي ورفع إنتاجية وتنافسية مؤسسات الدولة، كما يبدو أن الموازنة قد وضعت كرد فعل قصير المدى لانخفاض أسعار النفط من دون الأخذ بعين الاعتبار لخطة طويلة المدى تسعى لتنويع مصادر الدخل، والابتعاد عن مصادر الدخل الأحادي كما هو معمول به في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

وقالت الجمعية في ملاحظاتها التي اوردتها بتقرير خاص بها يتعلق بالموازنة الجديدة والتي من المقرر أن تبدأ في أبريل المقبل بالتزامن مع بدء تنفيذ خطة التنمية الخمسية الجديدة، ان الأساس الذي بنيت عليه إيرادات الميزانية الجديدة يعتمد على سعر برميل النفط بما يعادل 45 دولارا للبرميل، في حين بلغ الأساس السابق ما يعادل 75 دولارا للبرميل، أي بنسبة انخفاض تعادل 40٪، وهو ما يدفع للتساؤل عن الآلية المتبعة في فرض سعر البرميل وضرورة أن يعلن عنها بطرق منهجية وشفافة، وهذا الأمر يقود إلى ضرورة وجود آلية خاصة ومعلنة لفرض سعر البرميل مستقبلا.

وأشارت الجمعية إلى أن أرقام البنود الرئيسية في الميزانية تظهر أن الإيرادات قد تنخفض بنسبة 40٪ لتبلغ 12,04 مليار دينار، بينما من المتوقع أن يتراجع إجمالي المصروفات الحكومية بمعدل 21٪ ليبلغ 18,89 مليار دينار.

وأورد تقرير الجمعية ملاحظاته على البنود الرئيسية كالتالي:

1 ـ من الأسئلة الأولية المشروعة: هل ستقوم الحكومة بالاقتراض؟ أم ستقوم بالبحث عن مصدر دخل بديل؟ أم ستعمل على معالجة الخلل في الموازنة الحالية والمستقبلية وإجراء الإصلاحات اللازمة؟

2 ـ المصروفات الجارية: بلغت تقديرات الرواتب وما في حكمها 9,9 مليارات دولار، أي بانخفاض نسبته 11٪ مقارنة بالميزانية السابقة، وانخفض بند الدعم بنسبة 35٪ من5,7 مليارات دينار إلى 3,7 مليارات دينار في الميزانية الحالية. وبالنظر إلى تصريح وزير المالية بأن الرواتب لن يطالها التخفيض، فمن المتوقع أن تتركز التخفيضات على المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية.

3 ـ المصروفات الرأسمالية: زادت المصروفات الرأسمالية بشكل لا يذكر من 3,16 مليارات دينار في 2015/2014 إلى 3,17 مليارات دينار للسنة المالية 2016/2015. وتظهر الحسابات النهائية للسنة المالية 2015/2014 أنه تم استثمار ما نسبته 70٪ فقط (2,2 مليار دينار) من النفقات الرأسمالية المقررة في الميزانية. وينبغي زيادة النفقات الرأسمالية كنسبة مئوية من إجمالي الميزانية، خصوصا أن الكويت تسعى في خطة 2030 إلى أن تكون مركزا ماليا وتجاريا. ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، تبلغ النفقات الرأسمالية حوالي 35٪ من مجموع الميزانية، بينما تساوي في الكويت 17٪ تقريبا من مجموع الميزانية.

تطوير خدمات الدولة

وحول تطوير الخدمات العامة، أشارت الجمعية إلى أن وزارة المالية اعتادت الإفصاح للرأي العام عن الحالة الراهنة للأمور، ومثال على ذلك نشرها لموازنة المواطن، والتي توضح خطة النفقات المتعلقة بالمواطنين والمقيمين في الدولة. وتعتقد الجمعية أن وجود مثل هذه البيئة الخصبة من الإفصاح والنقاش سيساعد على زرع بذور الإصلاحات في جميع الدوائر الحكومية، حيث توفر الميزانية فرصة للنظر بمختلف الإصلاحات المطلوبة في قطاعات حساسة، تلقي الجمعية الضوء على بعض منها كالتالي:

1 ـ التعليم: أنفقت الحكومة 3,12 مليارات دينار على الخدمات التعليمية العام الماضي، أو 3,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ولم ينعكس هذا المستوى المرتفع من الإنفاق على جودة التعليم قياسا بالعديد من مؤشرات التنافسية العالمية. فبالنظر إلى مناهج العلوم والرياضيات، تصنف الكويت الأخيرة بين نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي المرتبة 99 من أصل 148 دولة على مستوى العالم. ويتطلب القطاع التعليمي إعادة صياغة المنهاج التعليمي، واختبار وتدريب المعلمين، وتغيير آليات التعليم من الحفظ إلى مهارات حل المشاكل والإبداع. وليست الحلول جديدة أو غريبة على القياديين في وزارة التربية، إلا أن المسألة هي مسألة اتخاذ القرار والتطبيق على أرض الواقع.

2 ـ إصلاح الرعاية الصحية: ارتفعت المصروفات على خدمات الرعاية الصحية إلى 1,8 مليار دينار أو 7,9٪ من مجموع المصروفات في العام الماضي (2015/2014). ورغم الإنفاق المرتفع على الرعاية الصحية، إلا أن جودة الخدمات والمنشآت ليست بحجم الطموح، ولا تعكس حجم الأموال المنفقة عليها.

ولا يرقى حجم القوة البشرية في وزارة الصحة إلى المستوى المطلوب، فلايزال معدل الأطباء إلى المرضى منخفضا جدا مقارنة بالمعدل الوسطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ففي الكويت، يتوافر 1,9 طبيب لكل 1000 مريض، بينما يزيد هذا العدد عن 3 في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). كما يتوافر في البلاد 0,8 ممرض لكل 1000 مريض مقارنة مع 9,65 في دول المنظمة.

وبناء على ذلك، يجب أن تركز خدمات الرعاية الصحية والبنية التحتية لهذا القطاع على معايير وقائية ونظام حياة أفضل، بحيث ينخفض في نهاية المطاف الضغط على مزودي الخدمة، ويخفض من تكلفة الرعاية الصحية على المدى البعيد.

3 ـ الدعم: بلغ حجم المصروفات على خدمات الكهرباء 3,75 مليارات دينار أو 16,2٪ من إجمالي المصروفات، وذلك في العام الماضي (2015/2014). وفي الكويت، يكلف توليد الكيلو واط الواحد من الكهرباء الدولة ما بين 30 و40 فلسا، بينما يباع للمستهلك بسعر فلسين فقط.

وبقيت هذه الرسوم المفروضة على الخدمات الكهربائية ثابتة منذ عام 1966، بينما تضاعفت تكلفة الإنتاج تقريبا منذ 2004. أما بالنسبة لرسوم المياه، فتبلغ 800 فلس لكل 3800 لتر. وقد تم بحث موضوع إصلاح مشروع الدعم بشكل واسع، وتعمل الحكومة الكويتية الآن على إصلاح الدعم، وضمان عدم تأثر الأفراد سلبا بتلك الإصلاحات خاصة أصحاب الدخل المنخفض.

سياسات إصلاح الدعم

وطرحت الجمعية مجموعة من السياسات لإصلاح الدعم في الكويت في تقرير نشرته في الصحف المحلية في 11 يناير 2015، واقترحت فيه أن يصب ترشيد الدعم في محورين رئيسيين هما: استهداف الدعم للشرائح السكانية التي تحتاج هذا النوع من المساعدات أكثر من غيرها ـ تعزيز كفاءة القطاعات عند توزيع الدعم. وذكرت الجمعية أن هناك مجموعة واسعة من الأدوات التي يمكن الاستعانة بها في سبيل ترشيد الدعم بفعالية، مثل الدعم المستهدف، وبرنامج الدعم الذكي، والدعم التدريجي وفق شرائح أو الدعم المخصص وفق قطاعات معينة. أما أهم أوجه الإصلاح فيتعلق بتطبيقه على مراحل تدريجية، فأسعار الديزل ارتفعت وهبطت خلال شهر، الأمر الذي لم يوضح الرسائل المبتغاة من إصلاح الدعم.

4 سياسات للإصلاح الشامل للقطاع العام

1 ـ الإصلاح الشامل للقطاع العام من خلال إدخال مبادئ الحكم السليم بصورة إلزامية إلى القطاعات الحكومية (الشفافية، والنأي عن تضارب المصالح، وقياس الأداء، والمحاسبة).

2 ـ بناء قاعدة قوية من القادة للإدارة العامة.

3 ـ خلق «جزر كفاءة» في القطاع العام وحماية استقلاليتها.

4 ـ بناء آليات التنسيق بين الهيئات الحكومية وتعزيزها.

3 هيئات حكومية لتنفيذ المشروعات التنموية

1 ـ الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات: يناط بالجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات دورا محوريا يترتب عليه تعزيز التنوع الاقتصادي وتحفيز دور القطاع الخاص في المشاركة مع القطاع العام، كما أن الجهاز اختار أن يتعامل حصريا مع المشاريع الكبرى فقط التي تفوق قيمتها أكثر من 10 ملايين دينار، وهو ما نسبته 8٪ من مشروعات خطة الدولة للتنمية في العام 2011/2010، وهو ما يدل على تأخر واضح من الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات في رفع وتيرة إنجاز المشاريع التنموية في الكويت.

2 ـ الشركات الصغيرة والمتوسطة: ويعد تأسيس الصندوق خطوة في الاتجاه الصحيح رغم أن التمويل لا يعد المشكلة الوحيدة التي تواجه الشركات الصغيرة، إذ تضيق البيروقراطية والموافقات الطويلة الأجل الخناق على الشركات الصغيرة بسبب التكلفة العالية من خلال انتظار الموافقات أو فحص المنتجات عبر العديد من الوزارات (خاصة المنتجات الغذائية التي تتضرر بسبب فترات الانتظار الطويلة عند المنافذ الحدودية).

3 ـ إصلاح الأوفست: هناك مطالبات صدرت بضرورة تنقيح البرنامج وتطبيقه بطريقة معتدلة نسبيا، بحيث يشجع الشركات الدولية على المشاركة. وبالتالي، يجب إحياء برنامج الأوفست على أمل أن يشجع على الاستثمار في العقود المدنية وألا يقتصر فقط على مشاريع عقود الدفاع، وقد تحقق أي سياسة أوفست جديدة تنظر في تشجيع نقل المعرفة، وتقليص التحكم بالملكية، وتعزيز الشفافية والمحاسبة في الالتزام بالأوفست، النجاح في جذب الشركات الدولية للمشاركة في المشاريع.

ضرورة زيادة النفقات الرأسمالية كنسبة مئوية من إجمالي الميزانية

عن فرض «المالية» لسعر برميل النفط: ما آلية فرضية سعر البرميل لديكم؟

تراجع المصروفات الحكومية بمعدل 21٪ لتبلغ 18,89 مليار دينار

أسعار الديزل ارتفعت وهبطت خلال شهر ولم توضح الرسائل المبتغاة من إصلاح الدعم

تأخر جهاز المشروعات التنموية في رفع وتيرة إنجاز المشاريع

ضرورة إحياء برنامج الأوفست للتشجيع على الاستثمار في العقود المدنية

منشآت
شركة منشآت للمشاريع العقارية (ش.م.ك.ع)

دعـــوة
لحضور الاجتماع المؤجل للجمعية العامة غير العادية

يسر مجلس إدارة الشركة دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور الاجتماع المؤجل للجمعية العامة غير العادية للمساهمين المقرر عقده بإذن الله تعالى يوم الاثنين الموافق 2015/2/23 الساعة 11 ظهراً بمقر وزارة التجارة والصناعة، مجمع الوزارات، الدور الأول، قاعة (ب)، وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

الموافقة على تعديل وإضافة بنود في عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة بغرض التوافق مع أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم رقم 25 لسنة 2012 والمعدل بالقانون رقم 97 لسنة 2013 وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام أو من ينوب عنهم المبادرة بتسجيل طلب حضور الاجتماع وذلك في مقر السادة/ الشركة الكويتية للمقاصة، منطقة شرق، شارع الخليج العربي، برج أحمد، الطابق الخامس، هاتف رقم 22464565 واستلام بطاقة الدعوة والتوكيل الخاص بالحضور ونسخة من جدول أعمال الاجتماع، وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

ويعتبر الاجتماع صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثلون نسبة تزيد عن 50% من أسهم الشركة.

مجلس الادارة